

دعوة إلى تفعيل القدرات التصديرية في اليوم الوطني للصادرات؛

إيران تستهدف حضوراً تجارياً أكثر فاعلية في أسواق الاتحاد الأوراسي

المعابر الحدودية والمسارات التجارية البديلة

وفي معرض حديثه عن إحصاءات التجارة الخارجية خلال النصف الأول من العام الجاري، أشار روشن بخش قنبري إلى أنه رغم تراجع حجم البضائع المنقولة عبر مسار الخليج الفارسي بنحو ٧٥٪، وانخفاض الصادرات بنحو ٢٥٪، تمكنا من نقل نحو ٤٠ إلى ٤٥ في المئة من الشحنات التجارية للبلاد عبر الحدود والمسارات البديلة. وأضاف: أنه في الأيام الأولى، جرت محاولات للاستفادة من مختلف مسارات النقل للحيلولة دون تباطؤ حركة التجارة في البلاد، ومواصلة نقل البضائع إلى أقصى حد ممكن.

تطوير النقل بسكك الحديد لخفض تكاليف التجارة

وأشار مساعد رئيس منظمة تنمية التجارة إلى أهمية الاستفادة من إمكانيات النقل بسكك الحديد لنقل البضائع، قائلاً: إن استخدام قدرات سكك الحديد، إلى جانب المسارات البديلة، يحظى بالاهتمام بهدف الحد من مشكلات النقل وخفض تكاليف التجارة الخارجية. وأضاف: أنه في هذا الإطار، تم في ١٢ أكتوبر، بالتزامن مع انطلاق أسبوع الصادرات، توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الجمارك الإيرانية ومنظمة تنمية التجارة الإيرانية وشركة سكك الحديد الإيرانية، بهدف إتاحة المجال للاستفادة بصورة أكبر من إمكانيات النقل بسكك الحديد، وخفض جانب من تكاليف نقل البضائع والقيود المفروضة عليه، مؤكداً أن إحياء اليوم الوطني للصادرات يمثل فرصة لتكريم أبرز المصدريين في البلاد وتسليط الضوء على دورهم في تنمية التجارة الخارجية، مشيراً إلى أن هذا الأمر يكتسب أهمية أكبر في ظل الظروف الصعبة التي تواجه التجارة الدولية، والحاجة إلى تعزيز المسارات التجارية البديلة.

أتابك: من الضروري أن يعزز الناشطون الاقتصاديون حضورهم بصورة أكثر فاعلية في أسواق الدول التي تربطها بإيران اتفاقيات تجارية



إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المشكلات. وأعلن مساعد رئيس منظمة تنمية التجارة عن اختبار ١٣ مصدراً متميزاً، وقال: إن شعار اليوم الوطني للصادرات لهذا العام هو «تجارة ديناميكية وصادرات مولدة للقيمة»، مشيراً إلى أنه تم خلال هذه المراسم تكريم المصدريين الذين وقع عليهم الاختيار من بين المصدريين في البلاد، بعد اجتيازهم عملية التقييم. وأوضح: أن نحو ٢٨٠ شركة ومصدراً شاركوا في عملية التقييم لهذا العام، مضيفاً: أن ملفات نحو ٢٨٠ شركة استكملت إجراءات تقييمها، وأسفرت النتائج النهائية عن اختبار ١٣ مصدراً متميزاً، و٤٣ مصدراً وطنياً نموذجياً، وأربعة مصدريين جديرين بالتقدير. وتابع: أن المصدريين المتميزين هم المؤسسات التي اختيرت مصدراً وطنياً نموذجياً في خمس دورات، ولذلك تندرج ضمن فئة المصدريين المتميزين.

القيود المفروضة على الطرق البحرية. وقال أمير روشن بخش قنبري، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»، بمناسبة اليوم الوطني للصادرات: إن نحو ٧٥٪ من التجارة الخارجية للبلاد تتم عبر الطرق البحرية، موضحاً: أنه مع نشوء ظروف الحرب واضطراب المسارات البحرية، وضعت الجهات المعنية بالتجارة على جدول أعمالها الاستفادة من الحدود البرية والممرات والمسارات التجارية البديلة، للحيلولة دون توقف حركة التجارة. وأضاف: أنه منذ الأيام الأولى لهذه الظروف، تمركز ممثلو منظمة تنمية التجارة عند المعابر الحدودية، وشرعوا في متابعة المشكلات المتعلقة بنقل البضائع بشكل يومي، موضحاً: أن بعض هذه المشكلات يرتبط بالبنية التحتية، وبعضها الآخر بنقص الكوادر البشرية، فيما يتعلق جزء منها بكيفية تقديم الخدمات عند المعابر الحدودية، مشيراً

تعزيز حضور التجار الإيرانيين والاستفادة بصورة أكبر من الإمكانيات التجارية التي توفرها الدول الأعضاء في الاتحاد. وأشاد أتابك بجهود المصدريين الإيرانيين، مؤكداً أنه رغم المكانة التي تحتلها إيران في هذا المجال، لا تزال هناك إمكانيات إضافية لتوسيع أنشطة التجار الإيرانيين في سوق أوراسيا، مضيفاً: أنه بناء على ذلك، من الضروري أن يعزز الناشطون الاقتصاديون حضورهم ويوسعوا أنشطتهم بصورة أكثر فاعلية في أسواق الدول التي تربطها بإيران اتفاقيات تجارية.

مسارات تجارية بديلة لضمان استمرار حركة الصادرات والواردات

في سياق آخر، أعلن مساعد رئيس منظمة تنمية التجارة لشؤون تطوير الأعمال الدولية عن اعتماد مسارات تجارية بديلة لضمان استمرار حركة الصادرات والواردات في البلاد، في أعقاب

التهنئة/ شدد وزير الصناعة والمناجم والتجارة على ضرورة تسريع معالجة مشكلات المصدريين، مقترحاً تشكيل لجنة مشتركة تضم غرفة التجارة الإيرانية ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة والبنك المركزي.

وقال محمد أتابك، أمس الأربعاء، خلال مراسم اليوم الوطني للصادرات، بحضور رئيس الجمهورية: إنه بالنظر إلى ضرورة تسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بالصادرات غير النفطية، فإن القطاع الخاص ممثل في المجلس الأعلى للصادرات غير النفطية، إلا أن تعدد المؤسسات الحكومية المشاركة في المجلس يجعل من الضروري تشكيل لجنة قبل طرح القضايا على المجلس الأعلى، لتتولى دراسة المسائل المطروحة وتسويتها، بما يتيح اتخاذ القرارات بوتيرة أسرع.

وفي معرض حديثه عن إطلاق أطلس الصادرات، أشار وزير الصناعة إلى أن تعميم استخدام الأطلس التجاري سيكون له أثر إيجابي في صادرات البلاد، معرباً عن أمله في أن يصبح أطلس الصادرات مرجعاً يستفيد منه الناشطون الاقتصاديون بصورة فعلية، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة تحديث الأطلس باستمرار، موضحاً: أن مسؤولية هذه المهمة تقع على عاتق منظمة تنمية التجارة الإيرانية.

وأكد وزير الصناعة ضرورة زيادة حضور التجار الإيرانيين وتوسيع أنشطتهم في سوق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مشيراً إلى الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها هذا السوق، وقال: إن اجتماعاً مشتركاً عُقد الأسبوع الماضي مع أندريه سليبينيف، وزير التجارة في المفوضية الاقتصادية الأوراسية، شدد خلاله الأخير على ضرورة

● أخبار قصيرة

طهران وبكين تبحثان الإنتاج المشترك للأجهزة المنزلية



التقت الأمانة العامة لجمعية صناعات الأجهزة المنزلية الإيرانية، ممثلي غرفة التجارة الصينية وجمعية الأجهزة المنزلية الصينية، على هامش معرض كانتون في الصين، واقرحت إنشاء خطوط إنتاج مشتركة للأجهزة المنزلية بين البلدين. وأكدت نسرين أوجاقي، خلال اللقاء، أهمية تطوير التعاون الصناعي والتجاري، والاستثمار المشترك، وإنشاء خطوط إنتاج الأجهزة المنزلية في إيران، مشيرة إلى أن إنشاء خطوط إنتاج مشتركة في إيران يمثل فرصة أمام الشركات الصينية للوصول إلى أسواق الدول المجاورة، مشددة على أهمية نقل التكنولوجيا، وتبادل الخبرات الفنية، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمصنعيين الإيرانيين، والاستفادة من خبرات الشركات الصينية الرائدة.

تباطؤ نمو السيولة في إيران بـ ٩/٤ نقاط مئوية

أعلن النائب التنفيذي لرئيس الجمهورية عن تراجع معدل نمو السيولة النقدية بمقدار ٩/٤ نقاط مئوية خلال ثلاثة أشهر، موضحاً الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي للسيطرة على الاختلالات في القطاع المصرفي والموازنة، مؤكداً أن ضبط نمو الميزانيات العمومية للبنوك، والحد من انتقال عجز الموازنة إلى الشبكة المصرفية، ومواصلة إصلاح أوضاع البنوك التي تعاني من اختلالات مالية، أسهمت في تغيير مسار المؤشرات النقدية والحد من تسارع التضخم. وأشار محمدجعفر قائم بنه إلى أن معدل نمو السيولة، الذي بلغ ٢٩/١٪ في نهاية عام ٢٠٢٤، ارتفع إلى ٥٣/٣٪ في نهاية عام ٢٠٢٥، ثم وصل إلى ٥٦/٤٪ في يونيو من العام الجاري؛ لكنه بدأ يتخذ مساراً مختلفاً منذ ذلك الحين. كما أعلن أن معدل نمو السيولة خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ ٢٠/٧٪، مشيراً إلى أن هذه النسبة تقل عن مستوى النمو المسجل خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وقال: إن ذلك يدل على إمكانية التأثير في مسار المتغيرات النقدية من خلال الانضباط ومتابعة السياسات الإصلاحية، رغم الضغوط الاقتصادية.

طرح السجاد اليدوي في بورصة السلع

أجرى الرئيس التنفيذي لبورصة السلع، خلال زيارته لشركة السجاد الإيرانية، مباحثات مع مسؤولي الشركة حول آليات قبول السجاد اليدوي وإرساء معايير وطرحه في بورصة السلع. وقال جواد جهري: إذا استطعنا المساهمة في إحياء أي صناعة وتطويرها من خلال بورصة السلع والأدوات المالية، فلن نتوان عن القيام بذلك. وفي إشارة إلى الدراسات الفنية التي أجرتها بورصة السلع بشأن قبول السجاد، أضاف: على الرغم من التعقيدات القائمة والتنوع الكبير في السجاد اليدوي من حيث التصميم والنسيج والحجم والخصائص النوعية، فإن الدراسات الفنية تشير إلى إمكانية وضع آليات لإطلاق شهادات إيداع السلع، فضلاً عن تنظيم مزادات للسجاد في السوق الفعلية لبورصة السلع.

رغم القيود المفروضة على المسارات التجارية

إيران ستعزز حضورها التجاري في الأسواق الأفريقية



التهنئة/ أكد رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الأفريقية، أن التجارة بين إيران والدول الأفريقية سجلت نمواً بنسبة ٢٨٪، مشدداً على أن الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا مستمرة رغم القيود المفروضة على المسارات التجارية، وأن الناشطين الاقتصاديين يعملون على توسيع التبادل التجاري من خلال الاستفادة من الطرق البديلة.

وقال مسعود برهم، أمس الأربعاء، خلال الدورة الثانية لغرفة التجارة الإيرانية - الأفريقية، التي تهدف إلى تمكين جيل الشباب من دخول مجال التجارة الدولية، إن القيود المفروضة على بعض المسارات التجارية لم تتمكن من وقف مسار الصادرات إلى أفريقيا، مضيفاً: أن الناشطين الاقتصاديين الإيرانيين وضعوا حلولاً متعددة لتجاوز العقبات التجارية، موضحاً: أنه في ظل الصعوبات التي تواجه التجارة عبر مسار الخليج الفارسي، يجري تنفيذ جزء من المبادلات التجارية عبر طرق بديلة، فيما تواصل الشحنات التصديرية التوجه إلى الدول الأفريقية، وتستمر حركة التجارة عبر هذه المسارات.

وأشار برهم إلى تأثير ارتفاع سعر الصرف على الصادرات الإيرانية، قائلاً: إن ارتفاع سعر الصرف، إلى جانب بعض التحديات، يمكن أن يتيح فرصاً لتطوير الصادرات وزيادة العائدات من النقد الأجنبي، مضيفاً: أنه لا ينبغي تقييم الظروف الراهنة من منظور سلبي فحسب، إذ تتوافر إمكانيات مناسبة لتعزيز الصادرات وتوسيع حضور إيران في الأسواق الخارجية، مشدداً على ضرورة الاستفادة من

أفريقيا يتطلب الانتقال من الحوارات التمهيدية والمراسم البروتوكولية إلى دبلوماسية اقتصادية قائمة على تحقيق النتائج، مشيرة إلى أهمية التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمراكز العلمية.

وأكدت معصومة آقا بور ضرورة تغيير نهج إيران في تطوير علاقاتها التجارية مع القارة الأفريقية، موضحة: أن النجاح في الأسواق الأفريقية لا يتحقق بزيادة عدد الزيارات وتوقيع مذكرات التفاهم، بل يتطلب العمل على تنفيذ مشروعات فعلية، وتأسيس شركات قادرة على المنافسة، وإبرام عقود قابلة للتنفيذ، وإعداد جيل جديد من الناشطين في مجال التجارة الدولية، مضيفاً: أن أفريقيا ليست مجرد سوق لتصريف السلع الإيرانية، بل تمثل أفقاً استراتيجياً لمستقبل الاقتصاد الإيراني، ومنصة مهمة لتمكين الجيل الجديد من الحضور الفاعل في مجال التجارة الدولية.

وقالت آقا بور: إن تطوير التعاون مع هذه القارة ينبغي ألا يقتصر على تصدير السلع التقليدية، بل يجب أن يشمل تهيئة الظروف أمام الشركات الإيرانية العاملة في مجال التكنولوجيا والشركات القائمة على المعرفة ومقدي الخدمات المتخصصة، مشيرة إلى أن تحديد الاحتياجات الفعلية للدول المستهدفة ومواءمة قدرات الشركات الإيرانية مع تلك الاحتياجات يجب أن يكونا في صلب التخطيط التجاري.

المشتركة والجمعيات الاقتصادية في تهيئة الظروف لاستقطاب ودعم المزيد من الراغبين في دخول المجال التجاري والناشطين الاقتصاديين، والاستفادة بصورة أكبر من الإمكانيات المتاحة لتطوير الصادرات وتوسيع العلاقات التجارية بين إيران والدول الأفريقية.

دبلوماسية اقتصادية قائمة على النتائج

من جانبها، قالت مستشارة رئيس الجمهورية لشؤون التعاون الاقتصادي إن تطوير العلاقات التجارية مع

إمكانيات الشركات الإيرانية لتطوير الأسواق الأفريقية، موضحاً: أن العديد من الشركات الإنتاجية والتجارية تسعى إلى توسيع أنشطتها التسويقية، وإجراء دراسات للسوق، والتعرف على فرص جديدة في الدول الأفريقية، مؤكداً أن هذه الإمكانيات يمكن أن تمهد الطريق لتوسيع التعاون بين الناشطين الاقتصاديين الإيرانيين وشركائهم التجاريين الأفارقة.

وأعرب رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الأفريقية عن أمله في أن يسهم التعاون بين المؤسسات التجارية وغرف التجارة

والتعدين، والزراعة، والاتصالات، والطاقة المتجددة، وإنشاء محطات الطاقة الشمسية، والسيارات، والدراجات النارية، والنقل، والصحة، والغذاء، والبورصة، والخدمات، وغيرها من القطاعات الصناعية. وقد وردت هذه الطلبات من دول مختلفة، منها إنجلترا، وروسيا، والصين، وتركيا، والإمارات، وسلطنة عمان، وباكستان، وأفغانستان؛ بالإضافة إلى إيرانيين مقيمين في الخارج (ألمانيا، وإسبانيا، وهولندا، وتركيا، والإمارات). وفي نهاية المطاف، وافق مجلس الاستثمار الأجنبي على ٤٢ طلباً. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في المشاريع التي وافق عليها المجلس ٢٢٨ مليون دولار.

الزراعي، ووزارة الطاقة، ومنظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الكهرباء، ومنظمة تنمية التجارة، ومنظمة الأوراق المالية والبورصة، ونائب رئيس الجمهورية للعلوم والتكنولوجيا، وأمانة المجلس الأعلى للتجارة الحرة والمناطق الصناعية والاقتصادية الخاصة، في قاعة الجهاد بوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية. وخلال هذا الاجتماع، تمت مراجعة ٤٣ طلباً من مستثمرين أجانب، شملت استثمارات أجنبية جديدة، وزيادة رأس المال الأجنبي في مشاريع قائمة، وتحويل رؤوس الأموال، وتعديل وتمديد تراخيص الاستثمار الأجنبي في قطاعات اقتصادية متنوعة، بما في ذلك الاستثمار في الصناعة،

وافق مجلس الاستثمار الأجنبي على ٣٩٨ طلباً للاستثمار الأجنبي بقيمة إجمالية قدرها ٣/٢ مليار دولار منذ بداية العام الإيراني الجاري (بنا في ٢١ آذار/ مارس). وعقدت الدورة ٣١١ لمجلس الاستثمار الأجنبي، والدورة الثامنة في العام الجاري، برئاسة مهدي حيدري، المدير العام لمنظمة الاستثمار وبحضور أعضاء آخرين في مجلس الاستثمار الأجنبي، بمن فيهم ممثلون عن وزارة الخارجية، ومنظمة التخطيط والميزانية، ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة، وغرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة، وغرفة التعاونيات، وممثلون عن جهات متخصصة ذات صلة، منها وزارة النفط، ووزارة الجهاد

استثمارات أجنبية بقيمة ٣/٢ مليار دولار خلال ٦ أشهر